الأمم المتحدة S/2013/650

مجلس الأمن

Distr.: General
13 November 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الفترة المشمولة بالتقرير من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقريري السابق في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/381).

٢ - أُرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/PRST/2013/9).

٣ - طوال فترة تخللتها نوبات من التوترات الحادة بشكل ملحوظ ذات صلة بالأزمة في الجمهورية العربية السورية، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) هادئة نسبيا وإن كانت مشوبة بالتوتر كما هو الحال في بقية أنحاء لبنان. وواصلت الأطراف تعاونها الوثيق مع اليونيفيل وسَعت إلى تكثيف استخدامها لترتيبات الاتصال والتنسيق التي توفرها البعثة. وقد وقع حادثان خطيران جديران بالملاحظة هما: توغل جيش الدفاع الإسرائيلي في ٧ آب/أغسطس داخل الأراضي الواقعة إلى الشمال من الخط الأزرق وقيام حزب الله على إثره بأعمال عسكرية؛ والهجوم الصاروخي من لبنان ضد إسرائيل الذي وقع في ٢ آب/أغسطس والذي أعقبه قيام جيش الدفاع الإسرائيلي في اليوم التالي بضربة انتقامية.

٤ - واتخذت اليونيفيل عددا من التدابير التي تهدف إلى منع وقوع أي حادث ممكن أو ارتفاع في حدة التوترات عبر الخط الأزرق يمكن أن ينشأ بفعل التطورات الإقليمية، وإلى التخفيف من كلا الاحتمالين. وعقدت اليونيفيل اجتماعا ثلاثي الأطراف في ٢٨ آب/أغسطس تلاه توجيه رسالتين منفصلتين من رئيس بعثة اليونيفيل وقائد القوة إلى

151113 151113 13-55586 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كلا الطرفين يؤكد عليهما فيها ضرورة مواصلة تركيزهما على تنفيذ جميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما ما يتعلق منها بالمحافظة على وقف الأعمال العدائية. وواصل لبنان وإسرائيل تأكيد التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولكن لم يتم إحراز أي تقدم صوب تنفيذ أي منهما لالتزاماته العالقة بمقتضى القرار.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية يُشكل خلفية للعنف في لبنان، وقد وقعت ثلاث هجمات إرهابية كبيرة. فقد حدث هجومان بالقنابل في يومي ٩ تموز/يوليه و ١٥ آب/أغسطس في الضاحية الجنوبية ببيروت، تسببا في عدد من الوفيات والإصابات والأضرار المادية. وفي ٢٣ آب/أغسطس وقع تفجيران متزامنان بسيارتين ملغومتين في طرابلس بالقرب من مسجدين، مما تسبب بمزيد من القتلى ومئات من الإصابات.

٦ - واستمر القصف وإطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية باتجاه لبنان، مما أسفر عن إصابة مواطن لبناني وإلحاق أضرار مادية. وحدثت ضربة جوية واحدة على الأقل نفذتها طائرة هليكوبتر تابعة للحكومة السورية. وأبلغ الجيش اللبناني عن استمرار تهريب الأسلحة عبر الحدود السورية - اللبنانية. وتم الإفراج في يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ عن الحجاج المتبقين التسعة الذين اختطفوا في الجمهورية العربية السورية في يوم ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، وعن الطيارين العاملين في الخطوط الجوية التركية اللذين اُختطفوا في بيروت في يوم ٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ في حادثة يبدو أنها ذات صلة بالأولى.

٧ - وقد أدت الأزمة الجارية في الجمهورية العربية السورية إلى تدفق مستمر من اللاجئين الذين يلتمسون المأوى في لبنان. حيث يوجد ما يزيد عن ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ من الجمهورية العربية السورية، منهم من سُجِّل ومنهم من ينتظر التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء - ويمثل هذا العدد زيادة تقارب ٠٠٠ ٤٠٠ شخص منذ تقريري السابق.

٨ - واصل رئيس الوزراء المكلف تمام سلام المشاورات بشأن تشكيل حكومة جديدة. ولم يعقد البرلمان اللبناني، بعد تمديد ولايته، أي اجتماعات موضوعية. ويواصل رئيس الوزراء نجيب ميقاتي وأعضاء حكومته ممارسة مهامهم بصفة مؤقتة.

٩ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ترأّستُ الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم الدولية للبنان، الذي عُقد في نيويورك على هامش اجتماعات الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة بحضور رئيس الجمهورية اللبنانية، الرئيس ميشال سليمان. وتعهدت المجموعة بالعمل معا على حشد الدعم من أجل سيادة لبنان ومؤسسات الدولة في لبنان، وإبراز وتعزيز الجهود الرامية إلى

مساعدة لبنان في النواحي الأكثر تضررا من جرّاء الأزمة السورية، بما في ذلك ما يتعلق منها بتعزيز قدرات الجيش اللبناني، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين والمجتمعات المحلية الضعيفة التي تأثرت بالأزمة، وتقديم الدعم الهيكلي والمالي للحكومة.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف – الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)

١٠ – في الساعات الأولى من صباح يوم ٧ آب/أغسطس، شاهدت اليونيفيل وسمعت دويّ انفجارين وإطلاق نار فضلا عن ومضات مضيئة صادرة فيما يبدو عن سهم مضيء للإشارة بالقرب من موقع الأمم المتحدة ذي الرقم ١-١٣ الواقع في عموم منطقة اللبّونة في جنوب لبنان. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي في وقت لاحق أن جنوده كانوا يشاركون في أنشطة عملياتية شمال الخط الأزرق تتعلق بشواغل بلده إزاء تقارير تفيد بإعادة تنشيط هيكل أساسي تابع لحزب الله، ووجود أفراد مسلحين وأسلحة بصورة غير مأذون بها في المنطقة. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل أيضا أن أربعة من جنوده أُصيبوا بجروح طفيفة بعد عبورهم للخط الأزرق، وأن جماعة أخرى اشتبكت معهم، يُعتقد بأنها تابعة لحزب الله. وذكر الأخير علنا أنه اتخذ إجراءات ضد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي.

١١ – وقدم الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لليونيفيل مجموعة إحداثيات للمكان الذي زعم كل منهما أن الانفجارين وقعا فيه. وحددت اليونيفيل موقع الحادث في مكان يقع على بعد ٦٢٨ مترا إلى الشمال من الخط الأزرق. وتؤكد الأدلة التي عُثر عليها في موقع الحادث وقوع انفجار فيه وإطلاق نيران من أسلحة صغيرة. كما عثر خلال التحقيقات على مُكونات يحتمل أنها من عبوة ناسفة مرتجلة الصنع. وعُثر كذلك على آثار دماء على درب صوب جنوب موقع الحادث، ولكن لا توجد أية آثار دماء في الموقع نفسه. وأُنجزت اليونيفيل تحقيقها في الحادث وأطلعت الطرفين على النتائج التي توصل إليها.

١٢ – وخَلُص التحقيق الذي أجرته اليونيفيل إلى أن وجود جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية في انتهاك للخط الأزرق يشكل خرقا خطيرا لوقف الأعمال العدائية ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ومنها الحكم القاضي بوجوب عدم وجود أي أفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة، بخلاف ما يخص حكومة لبنان واليونيفيل، في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. كما يُشكل وجود أفراد مسلحين تابعين لحزب الله وأسلحة عائدة لحزب الله في المنطقة، إضافة إلى الذخائر التي تسببت في وقوع الانفجارين، انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٣ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أُطلقت أربعة صواريخ باتجاه إسرائيل من بستان بالقرب من البرج القبلي، الواقع جنوب شرق مدينة صور في منطقة عمليات اليونيفيل، على بعد حوالي ١٩ كيلومترا شمال الخط الأزرق. وسقطت ثلاثة صواريخ منها على الأقل في الأراضي الإسرائيلية، حيث وقع واحد منها في منطقة سكنية في غيشر هازيف الواقعة على بعد نحو ٧ كيلومترات إلى الجنوب من الخط الأزرق، ووقع صاروخ ثانٍ بالقرب من فندق بيت إيل الواقع في منطقة سكنية في شيف زيون، الواقعة على بعد نحو ١٤,٥ كيلومترا إلى الجنوب من الخط الأزرق. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات جرّاء هذين الصاروخين اللذين تسببا في إلحاق أضرار مادية بالهياكل الأساسية. وأفادت التقارير أن نظام الدفاع الإسرائيلي المسمى ''القبة الحديدية'' اعترض صاروخا ثالثا. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي أن صاروخا رابعا سقط في البحر الأبيض المتوسط في حين يعتقد الجيش اللبناني أن أحد الصواريخ سقط في وادي قطيحه داخل الأراضي اللبنانية. وفي ٢٣ آب/أغسطس، شنّت إسرائيل ضربة جوية انتقامية على منطقة قريبة من الناعمة الواقعة بين بيروت وصيدا، خارج منطقة عمليات اليونيفيل.

١٤ - وأنجزت اليونيفيل منذئذ تحقيقاتها في الحوادث وأطلعت الطرفين على النتائج التي توصلت إليها. ففي غضون ساعات من وقوع الحادث، أجرى فريق للتحقيق تابع لليونيفيل، برفقة الجيش اللبناني، تفتيشا لموقع إطلاق الصواريخ، وقام فريق تحقيق آخر تابع لليونيفيل، برفقة جيش الدفاع الإسرائيلي، بزيارة إلى مواقع ارتطام الصواريخ الثلاثة في إسرائيل. ولم تعثر طائرة هليكوبتر للاستطلاع تابعة لليونيفيل على أية مواقع أخرى لإطلاق الصواريخ أو ارتطام الصواريخ داخل منطقة العمليات. وعثرت اليونيفيل في موقع إطلاق الصواريخ على أربع منصّات لإطلاق الصواريخ تشمل كل واحدة منها عارضتين خشبيتين أو أكثر محروقتين أو تالفتين جزئيا. وعثرت كذلك على آثار لمخلفّات الانفجار. وعثرت أيضا على لوحة دارة كهربائية.

١٥ - وفي المواقع التي سقطت فيها الصواريخ في إسرائيل، قامت السلطات الإسرائيلية بإزالة بقايا الصواريخ منها قبل زيارة فريق التحقيق التابع لليونيفيل لتلك المواقع. وفي ٢٧ آب/أغسطس. أجرى المحققون التابعون لليونيفيل عمليات تفتيش لما قيل أنه بقايا الصواريخ، في أحد المخابر في إسرائيل وتبين لهم أنها بقايا الصواريخ من عيار ١٢٢ ميليمتر. وأعلنت كتيبتا عبد الله عزام وزياد جراح مسؤوليتيهما عن إطلاق الصواريخ، غير أن اليونيفيل ليست في وضع يمكنها من تحديد مدى صحة هذا الادعاء. وفي وقت لاحق، اعتقل الجيش اللبناني شخصين يُشتبه في ضلوعهما بالحادث.

١٦ - وخلص التحقيق الذي أجرته اليونيفيل إلى أن إطلاق صواريخ من الأراضي اللبنانية عبر الخط الأزرق يشكل خرقا خطيرا لوقف الأعمال القتالية ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أن أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني يُشكل بحد ذاته انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٧ - وفي حادثتين منفصلتين، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على رعاة لبنانيين بزعم العبور إلى جنوب الخط الأزرق. ففي ٢ تموز/يوليه، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل أنه ألقى القبض على راعيَيْن لبنانيين جنوب الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض مرة أخرى على أحد الراعيين في ٨ تموز/يوليه. ولم تشاهد اليونيفيل بنفسها أيا من الحادثتين اللتين وقعتا بعيدا عن أنظار مراكزها. وقد تم تسليم الراعيين إلى اليونيفيل في اليوم التالي، وقامت اليونيفيل بدورها، وبالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتسليمهما إلى الجيش اللبناني. وأجرت اليونيفيل تحقيقا في الحادثتين ولم تتمكن من تحديد الطرف الذي انتهك الخط الأزرق. إذ لا توجد في هذه المنطقة علامات تشير بوضوح إلى مكان الخط الأزرق.

١٨ - ووقعت انتهاكات برية أخرى كان منها حوادث عبور الخط الأزرق لمسافة تتراوح بين ٥ أمتار و ٥٠ مترا في معظم الحالات، وقعت في الأكثر في مناطق شبعا، وميس الجبل، ورميش وعيترون وبليدا. وحيثما كانت اليونيفيل في مكان الحادث قام جنودها بتحذير الرعاة والمزارعين بعدم عبور الخط الأزرق. ووقعت انتهاكات أخرى من قبل صيادي أسماك، وفي حادثة واحدة من قبل سباحين يافعين، عبروا الخط الأزرق في نهر الوزاني بالقرب من المنتجعات الموجودة في المنطقة، واحتجت اليونيفيل لدى الجيش اللبناني على هذه الانتهاكات، وأشارت إلى أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة الاحترام الكامل للخط الأزرق بكامله، تقع على عاتق السلطات اللبنانية.

١٩ - وإضافة إلى الحادثة التي وقعت في اللبّونة في ١٧ آب/أغسطس، وقعت ثلاثة حوادث أخرى انتهك خلالها جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق. ففي ١٢ تموز/يوليه، عبر خمسة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق لمسافة متر واحد أو مترين في منطقة قريبة من قبر الشيخ عبّاد عندما كانت مجموعة من الحجاج الإسرائيليين تزور القبر على الجانب الإسرائيلي. وفي ٢١ آب/أغسطس، وفي أثناء أعمال الصيانة للسياج التقني بالقرب من عيترون، انتهك خمسة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق لفترة وجيزة. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، شاهدت إحدى الدوريات التابعة لليونيفيل أربعة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي شمال الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا، وهم يصيحون على راعيين

لبنانيين كانا موجودين داخل الأراضي اللبنانية. وخلُص تحقيق أجرته اليونيفيل إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد انتهك الخط الأزرق بعبوره لمسافة يبلغ طولها ٢٢٦ مترا. وقدمت اليونيفيل احتجاجات على جميع هذه الانتهاكات إلى جيش الدفاع الإسرائيلي.

٢٠ - واصل جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بعمليات تحليق شبه يومية في المجال الجوي اللبناني بإرساله طائرات من دون طيار وطائرات ثابتة الجناحين، بما فيها مقاتلات، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وتكثفت عمليات التحليق بشكل خاص في الفترة التي سادتها حالات توتر إقليمي شديد في نهاية آب/أغسطس ومطلع أيلول/سبتمبر. وقد احتجت اليونيفيل على كل الانتهاكات الجوية التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي، داعية السلطات إلى وقفها فورا. واحتجت الحكومة اللبنانية أيضا على الانتهاكات، في حين واصلت الحكومة الإسرائيلية الادعاء بأن عمليات التحليق تدابير أمنية ضرورية.

٢١ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها واقعة شمال الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا تزال اليونيفيل تنتظر ردا من إسرائيل بشأن الترتيبات الأمنية الرامية إلى تسهيل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة، التي اقتُرحت على الطرفين عام ٢٠١١ والتي وافق عليها الجيش اللبناني منذ ذلك الحين. وفي انتظار رد من الحكومة الإسرائيلية، واصلت اليونيفيل مشاوراتها مع الطرفين من أجل منع وقوع أي حادث في المنطقة.

٢٢ - وإلى جانب الحوادث الخطيرة الوارد وصفها أعلاه، سجلت اليونيفيل عدة حوادث توتر عبر الخط الأزرق بينها تصويب أسلحة ورشق حجارة وسلوك غير ودي. ففي ١١ آب/أغسطس، رشق مدنيون لبنانيون دورية لجيش الدفاع الإسرائيلي كانت تمر جنوب الخط الأزرق بالحجارة قبل وصول الجيش اللبناني وإخلاء المنطقة من المدنيين.

٢٣ - وفي ٢١ آب/أغسطس، وفي محيط منتجع الوزاني، حصلت مواجهة عندما نشر جيش الدفاع الإسرائيلي أفرادا ومركبات مدرعة بين السياج التقني والخط الأزرق، في حين نشر الجيش اللبناني بدوره تعزيزات على ضفة النهر المحاذية له. وقد اتخذت اليونيفيل منذ ذلك الوقت تدابير إضافية لتعزيز مراقبتها والحؤول دون إمكان حصول هذه الحوادث في المنطقة. وفي ٣ أيلول/سبتمبر بالقرب من العديسة، وفي حادثة تستحق الاهتمام، لاحظت اليونيفيل قيام جنود من الجيش اللبناني بتصويب أسلحتهم في اتجاه جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي. وصوّب جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي بدورهم أسلحتهم في اتجاه الجيش اللبناني، قبل أن انفضّ جمع الجانبين.

٢٤ - وظل عديد الجيش اللبناني في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني على مستوى يناهز فوجين موزعَين على طول الحدود العامة لمنطقة عمليات قطاعي اليونيفيل. وكرر الجيش اللبناني تأكيده لليونيفيل عزمه على إعادة بعض وحداته إلى المنطقة ما إن تسمح قدراته العملياتية والحالة الأمنية في البلد بذلك.

٢٥ - وواصلت اليونيفيل والجيش اللبناني أنشطتهما العملياتية المنسقة اليومية، فأقاما حواجز تفتيش مشتركة، بينها سبعة على طول نهر الليطاني، ونسقا تسيير الدوريات وأنشطة التدريب المشتركة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت اليونيفيل بما متوسطه نحو ٣٥٠ نشاطا عملياتيا يوميا، بينها عمليات نفذتها بالتعاون مع الجيش اللبناني، الذي حافظ على عديده بالمستوى الذي كان عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وزادت العمليات المشتركة لمكافحة إطلاق الصواريخ في أعقاب الاعتداء الصاروخي على إسرائيل الذي حصل في ٢٢ آب/أغسطس وخلال فترات التوتر الشديد في المنطقة التي أعقبته حتى مطلع أيلول/سبتمبر.

٢٦ - وتمتعت اليونيفيل عموما بحريّة كاملة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وفي مناسبات عدة، صادفت اليونيفيل حالات أظهر فيها مدنيون سلوكا عدوانيا ما أعاق حرية تنقل أفراد اليونيفيل وألحق أضرارا بممتلكاتها. ففي ٩ تموز/يوليه في منطقة رشاف، اعترض نحو ١٥ مدنيا يستقلون سيارتين حافلةً صغيرة لليونيفيل. واتهم المدنيون الجنود بالتقاط صور وانتزعوا من أفراد القوة جهازا يعمل بالنظام العالمي لتحديد المواقع وخريطة طريق وأغراضا شخصية. وغادرت مركبة اليونيفيل المنطقة لدى وصول الجيش اللبناني.

٢٧ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، في محيط بليدا، منع خمسة مدنيين يستقلون سيارتين تنقل دورية لليونيفيل زاعمين أن أفراد القوة كانوا يلتقطون صورا فوتوغرافية. ولم يسمح المدنيون للدورية بمواصلة طريقها إلا بعدما أكد لهم الجيش اللبناني أن أفراد القوة لا يحملون آلة تصوير. وفي يومي ١٣ و ٢٧ تموز/يوليه، تعرضت دوريات لليونيفيل للرشق بالحجارة في منطقة بنت جبيل من قبل مجموعات من الشبان المحليين.

٢٨ - وفي وقت متأخر من ليل ٢٨ آب/أغسطس، اعترضت ثلاثُ مركبات ودراجتان ناريتان صغيرتان ونحو ١٥ شخصا متجمعين عند حاجز على الطريق دوريةً لليونيفيل في منطقة عيترون. ولحق عددٌ من المركبات الدوريةَ بشكل عدواني ما اضطر مركبة لليونيفيل إلى صدم مركبة مدنية قطعت الطريق بين مركبتين لليونيفيل. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أوقف ستة أشخاص دورية لليونيفيل على طريق بالقرب من بليدا، انضم إليهم لاحقا أفراد آخرون عملوا على إفراغ الإطارين الخلفيين لمركبة اليونيفيل من الهواء ورشقوا المركبة بالحجارة،

فكسروا زجاجها وضوءها الخلفيين. ووصل إلى الموقع ضابط من الجيش اللبناني يرافقه رئيس بلدية بليدا، وعملا على تفريق التجمع.

٢٩ - وفي وقت متأخر من ليل ٢ أيلول/سبتمبر، أوقف دوريةً لليونيفيل في محيط بنت جبيل مدنيون اشتكوا من وجود الدورية من دون مواكبة من الجيش اللبناني. ولما بدأ الأفراد بالتجمع وبدأوا يلحقون أضرارا بمركبات اليونيفيل، اضطرت الدورية إلى شق طريقها للخروج فدهست دراجة نارية مركونة. وفي ٦ أيلول/سبتمبر في بنت جبيل، قطع نحو ٢٠ شخصا الطريق أمام دورية لليونيفيل بحجارة كبيرة وبربط ونش سيارات إلى عمود من الإسمنت، متهمين الدورية بالتقاط صور. ووصل الجيش اللبناني ورافق الدورية إلى خارج المنطقة. وقد احتجت اليونيفيل على كل هذه الحوادث لدى الجيش اللبناني وطلبت منه التحقيق فيها.

٣٠ - ورغم هذه الحوادث، ظل موقف السكان المحليين تجاه اليونيفيل يتسم بإيجابية كبيرة. وقدمت اليونيفيل خدمات مجتمعية منتظمة شملت المساعدة الطبية وخدمات طب الأسنان والطب البيطري والتعليم، وواصلت تنفيذ المشاريع السريعة الأثر في جميع أنحاء منطقة العمليات. وعملت اليونيفيل على تنسيق أنشطتها مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية.

٣١ - وانسجاما مع توصيات المراجعة الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة انخراط الحكومة اللبنانية في جنوب لبنان، واصلت القوة التنسيق بشكل وثيق مع مختلف الوزارات. وبالتشاور مع وزارة الزراعة، وضعت اليونيفيل دليلا إرشاديا للممارسات البيطرية السليمة تمهيدا لتوزيعه محليا. وبالتعاون مع وزارة التربية، واصلت اليونيفيل توفير التدريب المهني للمدارس المهنية العامة. كما زار وزير الإعلام اليونيفيل مرتين جرى في أعقابهما ترسيخ التعاون مع الوكالة الوطنية للإعلام.

٣٢ - وواصلت اليونيفيل مساعدة الجيش اللبناني في القيام بخطوات نحو إنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، بخلاف ما يخص الدولة اللبنانية واليونيفيل. ويظل هذا هو الهدف المتوخى تحقيقه على المدى الطويل. وقد أثبتت الحوادث التي سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي جرى تفصيلها أعلاه، وجود أسلحة وعناصر مسلحين معادين مستعدين لاستعمالها داخل منطقة العمليات. وعلاوة على ذلك، وفي أربع مناسبات اجتاز جنود مسلحون من جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق في منطقة العمليات. ولم تتمكن البعثة من أن تحدد ما إذا كانت الصواريخ والمواد المتفجرة المستخدمة في الحوادث المذكورة أعلاه موجودة أصلا في منطقة

عملياتها أو ما إذا كانت قد جُلبت من خارجها. ولم تكتشف اليونيفيل أي مخابئ أسلحة أو أعتدة عسكرية أو بنية تحتية جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما لم تعثر اليونيفيل على دليل يثبت أن المواقع التي اكتشفت سابقا قد أعيد استخدامها.

٣٣ - وواصلت الحكومة الإسرائيلية زعمها بأن حزب الله يعمل على بناء وجوده العسكري داخل المناطق الآهلة بالسكان في جنوب لبنان وأن أسلحة غير مأذون بها تُنقل إلى لبنان، بما في ذلك إلى داخل منطقة عمليات اليونيفيل. إن اليونيفيل، في حال ورود معلومات محددة عن وجود غير قانوني لأفراد مسلحين أو أسلحة داخل منطقة عملياتها، لا تزال مصممة، بالتعاون مع الجيش اللبناني، على العمل مستخدمة بذلك كل الوسائل المتاحة لها في إطار ولايتها وبأقصى ما تأذن به قواعد اشتباكها. بيد أن اليونيفيل، بحكم ولايتها، غير قادرة على أن تبحث بشكل استباقي عن الأسلحة في الجنوب. وكما جرى بيانه في تقاريري السابقة، لا يمكن لليونيفيل أن تطأ أملاكا خاصة ما لم يكن هناك دليل موثوق به على حصول انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود تهديد وشيك بالقيام بعملٍ قتالي مصدره الموقع عينه. وحتى تاريخه، لم يقدَّم إلى اليونيفيل دليل على نقل غير مأذون به للأسلحة إلى داخل منطقة عملياتها أو تعثر هي على دليل يثبت ذلك. وواصلت قيادة الجيش اللبناني التأكيد على أنها ستعمل فورا على وقف أي نشاط غير قانوني منافٍ للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللقرارات التي تتخذها الحكومة بهذا الصدد. وفي أعقاب الحادث الذي وقع يوم ٧ آب/أغسطس في اللبونة، زود جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل بإحداثيات المواقع العسكرية المزعومة لحزب الله في منطقة اللبونة. وقد أطلعت اليونيفيل الجيش اللبناني على تلك المعلومات وهي تتابع المسألة وفقا للإجراءات المتبعة.

٣٤ - وفي آب/أغسطس، اكتشف الجيش اللبناني في منطقة رأس العين جنوب مدينة صور سبعة صواريخ وتسع قذائف مدفعية من عيار ١٢٢ ملم غير صالحة للاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، عُثر في ٢٨ أيلول/سبتمبر على قنبلة يدوية داخل محرك سيارة في صور. وقد وصلت القوى الأمنية اللبنانية إلى مكان الحادث وباشرت التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت اليونيفيل زيادةً في عدد الأفراد الذين يحملون أسلحة صيد في منطقة عملياتها. وفي كل حالة، عملت دوريات اليونيفيل على وقف أعمال الصيد. وفي مناسبات عدة، أوقف الجيش اللبناني الصيادين وصادر أسلحة الصيد التي كانت في حوزتهم. وواصلت اليونيفيل تسيير عدد كبير من الدوريات والحفاظ على مراكز المراقبة في مناطق الصيد المعروفة.

٣٥ - كما واصلت فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل عمليات الاعتراض البحري في منطقة العمليات البحرية وتدريب أفراد من القوات البحرية اللبنانية. ومنذ تقديم تقريري السابق، أي منذ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعترضت فرقة العمل البحرية ٣٠٧ ٢ سفن، وفتش مسؤولون من البحرية اللبنانية والجمارك ٥٣٢ سفينة للتحقق من عدم وجود أسلحة غير مأذون بها أو ما يتصل بها من أعتدة على متنها. كما نفذت فرقة العمل البحرية ١٩٤ نشاطا تدريبيا مع البحرية اللبنانية في البحر وعلى الشاطئ.

٣٦ - وعلى طول خط العوّامات، لاحظت اليونيفيل قيام زوارق دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بإلقاء خمس قنابل أعماق وإطلاق قنبلة مضيئة واحدة، وذلك، حسبما أفيد، من أجل إبعاد قوارب صيد لبنانية كانت موجودة في المنطقة المجاورة لها. وأجرى زورق دورية تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي أعمال صيانة على عدد من العوّامات. وليس لليونيفيل ولاية تخولها مراقبة خط العوّامات الذي ثبتته الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣٧ - واصلت اليونيفيل اتصالها وتنسيقها مع الطرفين، على النحو المبين في تقاريري السابقة. وتواصلت أنشطة التعامل والاتصال بين اليونيفيل والجيش اللبناني يوميا على المستوى الرفيع والفعال المقرر لها. وحافظت اليونيفيل على اتصال وتنسيق فعالين مع جيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يُحرز أي تقدم في إنشاء مكتب لليونيفيل في تل أبيب.

٣٨ - وأبدى الطرفان مراراً استعدادهما للمشاركة في الجهود التي تبذلها اليونيفيل لمعالجة نقاط الخلاف وتخفيف حدة التوتر. وكان لهذا الأمر أهمية خاصة خلال فترة التوتر الإقليمي المتزايد وبعد الانتهاكات الخطيرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي أُشير إليها آنفاً. وتعاون الطرفان تعاونا وثيقا مع اليونيفيل خلال هذه الفترة، بما في ذلك عن طريق تأكيد التزامهما بوقف الأعمال العدائية.

٣٩ - ولا يزال المنتدى الثلاثي يمثل الآلية الرئيسية التي تعالج فيها اليونيفيل والطرفان القضايا التشغيلية المتعلقة بالمسائل الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك كفالة الاحترام التام للخط الأزرق بكامله. ويوفر المنتدى إمكانية التنسيق والاتصال على المستوى الاستراتيجي، ومنبراً يتيح لليونيفيل أن تيسّر التوصل إلى ترتيبات عملية وتفاهمات حول المسائل المحلية على أرض الواقع بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي يمكن أن تزيل نقاط الاحتكاك المحتملة، وتنزع فتيل التوتر في بؤر الاضطراب المحتملة، وتؤدي إلى استقرار الحالة وبناء الثقة.

٤٠ - ومن الأمثلة على ذلك أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد وافق، بناء على طلب من اليونيفيل، على تأخير الأشغال التي كان قد قرر إجراءها في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق والسياج التقني في موقعين حسّاسين في العباسية وعيترون، إلى ما بعد الموعد المقرر لعقد اجتماع ثلاثي. وعقب المناقشات التي جرت في الاجتماع الثلاثي الذي عُقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أكمل جيش الدفاع الإسرائيلي الأشغال في العباسية دون وقوع أي حادث. وفي عيترون، تولى الجيش اللبناني طلاء قاعدة أُنشئت سابقا لتُنصب عليها علامة من علامات الخط الأزرق تقع في مزرعة لبنانية تمتد على جانبي الخط الأزرق. وتواصل اليونيفيل الحوار مع الطرفين للتوصل إلى ترتيبات ذات طابع محلي لمعالجة الشواغل الإنسانية والأمنية ذات الصلة. وفي الاجتماع الثلاثي، أبدى الطرفان اهتماما متجددا بمعالجة النقاط المثيرة للمشاكل أو الخلافات على طول الخط الأزرق. وتسعى اليونيفيل إلى الاستفادة من هذا الزخم عبر اتخاذ تدابير ملموسة على أرض الواقع يمكن أن تعزز بناء الثقة بين الطرفين وتساعد على دعم العملية.

٤١ - واستمر التقدم المطرد في وضع علامات الخط الأزرق بصورة ظاهرة للعيان. ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد النقاط التي توصل الطرفان إلى الاتفاق على وضع علامات لها ٣١١ نقطة من مجموع النقاط التي يتعين وضع علامات لها وهو ٥٢٢ نقطة. وطهَّرت أفرقة إزالة الألغام التابعة لليونيفيل طرق الوصول إلى ٢٨٣ نقطة حتى الآن، وتم قياس ٢٢١ نقطة منها. وأُنشئ نحو ١٩٩ علامة لتحديد الخط الأزرق، وتم التحقق من ١٨٠ علامة من قبل الطرفين كليهما.

٤٢ - وواصلت اليونيفيل بذل الجهود الرامية إلى المساعدة على تطوير قدرات الجيش اللبناني عن طريق الحوار الاستراتيجي. وعملا بتوصيات المراجعة الاستراتيجية، أنجزت اليونيفيل دراسة داخلية تتعلق بزيادة مشاركتها في بناء قدرات الجيش اللبناني. وبالتشاور مع منسقي الخاص، أعدت اليونيفيل مع الجيش اللبناني آلية للتنسيق بشأن التبرعات المقدمة في إطار عملية الحوار الاستراتيجي. وفي اجتماع عُقد في ٢٩ تموز/يوليه برئاسة مشتركة بين منسقي الخاص واليونيفيل، وحضور ممثلي البلدان المساهمة بقوات في اليونيفيل والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، قدم الجيش اللبناني إحاطة عن خطته الخمسية لتنمية القدرات، التي تضمنت الحوار الاستراتيجي بين الجيش اللبناني واليونيفيل بوصفه جزءا لا يتجزأ منها، وذلك بهدف حشد الدعم الدولي. وشجّع المشاركون في الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم الدولية للبنان، الذي عُقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر في مقر الأمم المتحدة، منسقي الخاص واليونيفيل على العمل مع الجيش اللبناني على تفعيل آليات التنسيق لدعم الخطة الخمسية لتنمية القدرات والحوار الاستراتيجي.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٤٣ - يدعو مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة بدون موافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة باستثناء سلطة الحكومة.

٤٤ - وما زال احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بالسلاح خارج نطاق سيطرة الدولة اللبنانية يحد من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وظل حزب الله يقر علنا بأنه يحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية، قائلا إنها تشكل رادعا ضد عدوان محتمل من جانب إسرائيل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدلى الرئيس سليمان ببيان علني ذكّر فيه بالموقف من مسألة السيطرة على سلاح حزب الله واستخدامه، الذي وردت تفاصيله في ورقة استراتيجية الدفاع الوطني التي كان قد قدمها لتستخدم كأساس للمناقشة في إطار الحوار الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ولم يُعقد أي اجتماع للحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم أن الرئيس سليمان وعددا آخر من الزعماء السياسيين اللبنانيين قد دعوا إلى ذلك. وفي بيروت، عقب التفجير الذي وقع في ١٥ آب/أغسطس في حي الرويس الشيعي، أقام حزب الله نقاط تفتيش على الطرق في الضواحي الشيعية ووَزَعَ فيها عناصره. وسلم حزب الله السيطرة على نقاط التفتيش إلى قوات الأمن اللبنانية والجيش اللبناني في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت تفجيرات وأعمال عنف أخرى في طرابلس، واشتباكات بين الجيش اللبناني وبعض العناصر الإجرامية، وكذلك حوادث أخرى استخدمت فيها أسلحة أو متفجرات، وأظهرت تلك الحوادث جميعها أن انتشار الأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار. وفي ٢٩ حزيران/يونيه و ٧ و ١٦ تموز/يوليه، انفجرت ثلاث قنابل مستهدفة مركبات على الطرق السريعة وتسببت في جرح خمسة أشخاص. وفي ٩ تموز/يوليه، انفجرت سيارة ملغومة في بير العابد في ضاحية بيروت الجنوبية، وتسببت في جرح ٥٣ شخصا وإلحاق أضرار مادية. وفي الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه، أدى تبادل إطلاق النار في طرابلس بين سكان حي باب التبانة ذي الأغلبية السنية وسكان منطقة جبل محسن المجاورة ذات الأغلبية العلوية إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عشرة أشخاص بجروح. وفي ١ آب/أغسطس، سقط صاروخان على مقربة من القصر الرئاسي في بعبدا دون إلحاق أي أضرار. وأدى انفجار السيارة الملغومة في ضاحية الرويس الجنوبية في بيروت في ١٥ آب/أغسطس إلى قتل ما لا يقل عن ٢٤ شخصا

وجرح أكثر من ٣٠٠ شخص. وفي ٢٣ آب/أغسطس، وقع في طرابلس تفجيران متزامنان بسيارتين ملغومتين وتسببا في قتل ما لا يقل عن ٤٠ شخصا وجرح ما يزيد على ٥٠٠ شخص. وعقب الإنفجارين، نصبت عناصر مسلحة نقاط تفتيش في شوارع طرابلس لمدة يوم كامل في محاولة لفرض ''الأمن الذاتي'' لكنها انسحبت نتيجة للمعارضة الواسعة النطاق التي أبداها وجهاء المدينة، وانتشر الجيش اللبناني للحفاظ على الأمن. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية عن توجيه لائحة اتهام إلى سبعة أشخاص مشتبه فيهم يُزعم أنهم تورطوا في تفجيري طرابلس، وكان قد أُلقي القبض على ثلاثة منهم. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت أعمال العنف مرة أخرى بين منطقتي باب التبانة وجبل محسن في طرابلس وأدت إلى قتل ما لا يقل عن ١٦ شخصا وجرح أكثر من ٥٠ شخصا. ووقعت أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير حوادث إطلاق نار وتفجيرات أخرى وتسببت في قتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص وإصابة تسعة أشخاص آخرين بجروح.

٤٦ - وواصل الجيش اللبناني انتشاره لإلقاء القبض على الفارِّين ومنع أعمال العنف. وفي ٣١ تموز/يوليه و ٣ و ٨ آب/أغسطس، وقعت اشتباكات بين الجيش اللبناني وعناصر فارة من العدالة أدت إلى مقتل أربعة أشخاص، من بينهم جندي واحد، وإصابة ثمانية أشخاص بجروح. وفي ١٨ آب/أغسطس، عثر الجيش اللبناني في قضاء الشوف على سيارة تحمل ٢٥٠ كيلوغراما من المتفجرات وموادَّ أخرى. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، فككت قوات الأمن في الجزء الشمالي من قضاء عكار قنبلة مُجهزة للانفجار. وكُفِلت الاستمرارية في قيادة الجيش اللبناني بإصدار مرسوم في ٢ آب/أغسطس يقضي بتمديد فترة خدمة كل من قائد الجيش، العماد جان قهوجي، ورئيس أركان الجيش، لمدة سنتين.

٤٧ - ولم يُحرز أي تقدم على صعيد تفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وكان المشاركون في الحوار الوطني قد قرروا في عام ٢٠٠٦ أن تلك القواعد يجب أن تفكك. وما زال وجود تلك القواعد يُعرِّض السيادة اللبنانية للخطر ويعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود السورية - اللبنانية بصورة فعالة.

٤٨ - وفي ٣ تموز/يوليه، شدد رئيس دولة فلسطين محمود عباس خلال زيارته لبنان على ضرورة أن ينأى الفلسطينيون بأنفسهم عن النزاع في الجمهورية العربية السورية وعن أي نزاع داخلي في لبنان. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل في مخيم عين الحلوة أحد أعضاء حركة فتح العاملين في القوة الأمنية المشتركة.

دال – حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٩ – قرر مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن على جميع الدول أن تمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها. وطالب المجلس أيضا حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٥٠ – ودأب ممثلو الحكومة الإسرائيلية على الادعاء بوجود عمليات مستمرة لنقل الأسلحة بكميات كبيرة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية السورية. وتأخذ الأمم المتحدة هذه الادعاءات على محمل الجد، ولكن ليس في وسعها التحقق منها بشكل مستقل. وأعرب ممثلو حكومة إسرائيل عن قلقهم من احتمال نقل أسلحة كيميائية أو نظم أسلحة متطورة إلى حزب الله، بما في ذلك نظم قذائف أرض – أرض، وقذائف أرض – بحر وقذائف أرض – جو، التي قالوا إنها تشكل ”خطا أحمر“ بالنسبة لإسرائيل. ولقد نفى حزب الله مزاعم نقل الأسلحة الكيميائية إليه، وقال إنه لا يعتزم الحصول عليها.

٥١ – وواصل الجيش اللبناني انتشاره في المناطق الحدودية لمكافحة تهريب الأسلحة ومنع تحركات العناصر المسلحة بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وفي ٢١ آب/أغسطس، وردت تقارير تشير إلى أن القوى الأمنية اللبنانية قد أوقفت شاحنة تحمل على متنها صواريخ من عيار ١٠٧ ملم إلى لبنان. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، قُتل مواطن سوري حين أطلق الجيش اللبناني النار على سيارة رفضت التوقف عند نقطة تفتيش بالقرب من عرسال في شمال وادي البقاع. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أصيب ثلاثة جنود لبنانيون بجروح عندما سقطت قذيفة أُطلقت من الجمهورية العربية السورية بالقرب من مكان تمركزهم في منطقة عكار الشمالية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أعلن الجيش اللبناني عن مصادرة شاحنة تحمل ذخائر بالقرب من عرسال. واستمر تبادل إطلاق النيران عبر الحدود خلال الفترة المشمولة، وأدى ذلك إلى إصابة مواطن لبناني بجروح في ١٩ تموز/يوليه في منطقة عكار. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، سُجّل قصف جوي من طائرة هليكوبتر تابعة للجيش السوري أطلقت ما لا يقل عن أربع قذائف في موقع قريب من عرسال. ودان الرئيس سليمان الهجمات المرتكبة انطلاقا من الجمهورية العربية السورية في اتجاه لبنان.

٥٢ - وفي ١٧ آب/أغسطس، أقرّ حزب الله علنا مرة أخرى باستمرار مشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية. وواصل الرئيس سليمان دعوة جميع الأطراف إلى الالتزام بسياسة النأي بالنفس التي اُتفق عليها في إعلان بعبدا خلال جلسة الحوار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٣ - ولا يزال تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان في ازدياد. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد السوريين الذين اتصلوا بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٧٤١ ٨٠٥ سورياً، ٨٠ في المائة منهم تقريباً من النساء والأطفال. ويشمل ذلك ٣٤٠ ٣٤ لاجئاً مسجلاً في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبلغ تمويل خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة، التي دعت إلى تمويل أكثر من ١,٦ بليون دولار لتلبية احتياجات اللاجئين في لبنان حتى نهاية السنة، ما نسبته ٤٤ في المائة. ويعيش العديد من اللاجئين في مساكن دون المستوى المطلوب ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه النقية ومرافق الصرف الصحي. وبدأ الشركاء في المجال الإنساني تنفيذ برنامج الاستعداد لفصل الشتاء للتخفيف من حدة الصعوبات الإضافية الناجمة عن انخفاض درجات الحرارة. وقد بدأت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء توجيه مساعداتهم إلى أشد الناس احتياجاً وضعفاً، استنادا إلى تقييم لأوجه الضعف أجري مؤخراً.

٥٤ - ولا تزال تُلاحظ توترات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بسبب شدة الاكتظاظ، والتنافس على فرص العمل وارتفاع الأسعار والعوامل الأخرى الناجمة في جزء منها عن تدفق اللاجئين الفلسطينيين المشردين من الجمهورية العربية السورية. ووفقا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، خلال شهر أيلول/سبتمبر، قُدِّر العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية الموجودين في لبنان بـ ٠٠٠ ٤٨ لاجئ. ونظراً للقيود المتزايدة التي فرضتها السلطات اللبنانية على الدخول على الحدود، فقد عُدِّل العدد المتوقع من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية بحلول نهاية العام وانخفض إلى قرابة ٠٠٠ ٦٠ شخص.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٥ - تم التحقق حاليا من قدرات ثمانية أفرقة لإزالة الألغام يدوياً، وثلاثة أفرقة للتخلص من الذخائر المتفجرة وفريق مؤلل واحد لإزالة الألغام من القوة المؤقتة، بواسطة فريق الأمم المتحدة لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو مشروع أعدته دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذه في جنوب لبنان وينتشر في منطقة عمليات اليونيفيل. وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر،

قامت اليونيفيل بتطهير أكثر من ٦٧٥ ٧ متراً مربعاً من الأراضي الخطرة لإتاحة إمكانية الوصول إلى نقاط الخط الأزرق. بالإضافة إلى ذلك، تم العثور على ١٥٦ لغماً مضاداً للأفراد وتم تدميرها في الفترة المشمولة بالتقرير. كما أجرى فريق الأمم المتحدة لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٦ عملية تحقق، و ١٣٩ زيارة لضمان الجودة في مواقع العمليات، وأجرى وعقد ٩٢ زيارة واجتماعاً وبياناً عملياً.

٥٦ - وأفاد المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام أنه قام خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بتطهير ٤٩١ ٤٩٠ متراً مربعاً من الأراضي الخطرة، شملت حقول ألغام ومناطق معارك، ودمر ٨٤٩ صنفا من الذخائر العنقودية و ١٢٥ صنفا من الذخائر غير المنفجرة.

واو - ترسيم الحدود

٥٧ - لم يحرز أي تقدم بشأن ترسيم أو تعليم الحدود اللبنانية - السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في المناطق غير المؤكدة أو التي هي محل نزاع، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، وتمكين القوى الأمنية اللبنانية والجيش اللبناني من تأمين الحدود لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة يتطلب ترسيم الحدود وتعليمها بين لبنان والجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية.

٥٨ - ولم يحرز أي تقدم أيضاً بشأن مسألة مزارع شبعا. ولا توجد حتى الآن أي استجابة للتحديد المؤقت لتلك المنطقة الوارد في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١(٢٠٠٦) (S/2007/641) من قبل إسرائيل أو الجمهورية العربية السورية على حد سواء.

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)

٥٩ - واصلت اليونيفيل تعاونها الوثيق مع السلطات اللبنانية لضمان سلامة وأمن جميع أفراد القوة، وبالإضافة إلى تطبيق تدابير التخفيف من حدة المخاطر الخاصة بها، فإنها تستعرض خطتها الأمنية باستمرار، وتجري دورات تدريبية للتوعية بسلامة الأفراد.

٦٠ - وواصلت اليونيفيل رصد الإجراءات في المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في قيامهم بالتخطيط أو بضلوعهم بارتكاب هجمات خطيرة ضد حفظة السلام التابعين لليونيفيل، التي كان آخرها في عام ٢٠١١. وفي قضية يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٠،

وتضم أفراداً مشتبهاً فيهم شكلوا مجموعة ذات نوايا إرهابية وفي حيازتهم أسلحة عسكرية غير مشروعة، أصدرت المحكمة الدائمة في ١٨ أيلول/سبتمبر حكماً غيابياً، حكمت فيه على ثلاثة أفراد بالأشغال الشاقة المؤبدة وجردتهم من حقوقهم المدنية. وفي القضية التي ارتكب فيها هجوم خطير في عام ٢٠٠٨، حددت المحكمة الابتدائية الدائمة يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موعداً لعقد جلسة للنظر في القضية. والتحقيق جار في أربع قضايا أخرى تتعلق بهجمات خطيرة شُنّت في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠١١. وحددت محكمة الاستئناف يوم ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ لعقد جلسة للنظر في حكم إدانة صادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في قضية التآمر لشن هجوم على اليونيفيل في عام ٢٠٠٨.

رابعاً – نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)

٦١ – في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ إجمالي القوام العسكري لليونيفيل ١١ ١١٤ فرداً، بمن فيهم ٣٣٥ امرأة. وتألف العنصر المدني من ٣١٣ موظفاً دولياً و ٦٣٧ موظفاً وطنياً، منهم ٩٤ و ١٦٢ امرأة، على التوالي. ويشكل ما مجموعه ٥٣ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بمن فيهم امرأة واحدة، أيضا جزءاً من اليونيفيل.

٦٢ – وسحبت تركيا سرية الإنشاءات الهندسية التابعة لها من اليونيفيل في نهاية آب/أغسطس. وفي تموز/يوليه، سحبت نيبال سرية مشاة تتألف من حوالي ١٣٠ فرداً من مفرزتها العاملة لدى اليونيفيل، بغية نشرها لدى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (اندوف). وقدمت نيبال لليونيفيل سرية بديلة وذلك خلال تناوب قواتها في أوائل أيلول/سبتمبر. ونُشرت سرية صربية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر في القطاع الشرقي لليونيفيل كجزء من الكتيبة الإسبانية.

٦٣ – وتمشيا مع التوصيات الواردة في دراسة القدرات العسكرية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قامت اليونيفيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بإخلاء سبعة مواقع، سيجري تسليمها إلى الجيش اللبناني أو إلى أصحاب الأراضي المعنيين.

٦٤ – وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، سحبت إندونيسيا بصفة مؤقتة الطراد وطائرة الهليكوبتر التابعين لها من فرقة العمل البحرية، ليصل بذلك قوام فرقة العمل إلى سبع سفن (ثلاث فرقاطات وأربعة زوارق دورية سريعة)، وطائرتي هليكوبتر. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ساهمت إيطاليا بصفة مؤقتة في تقديم فرقاطة مع طائرة هليكوبتر إلى فرقة العمل البحرية.

خامسا – الملاحظات

٦٥ – أرحب بالهدوء السائد على طول الخط الأزرق، على الرغم من الحوادث الوارد وصفها في هذا التقرير، والتوترات الحاصلة في أماكن أخرى في لبنان والنزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية. وإني أثني على الطرفين لتعاونهما مع اليونيفيل خلال هذه الفترة الصعبة. وإنني أحث الطرفين على مواصلة العمل مع اليونيفيل على الحفاظ على الهدوء الحالي، والتقليل إلى أدنى حد من الانتهاكات ووقفها، والبحث عن حلول عملية والبناء على ما تم تحقيقه من خلال تعزيز ترتيبات الاتصال والتنسيق، بما في ذلك من خلال الآلية الثلاثية الأطراف.

٦٦ – ولا يزال عدم إحراز تقدم صوب إرساء وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أمراً يثير القلق. وما زلت أشجع الطرفين على تجديد التزامهما بتحقيق أهداف إرساء وقف دائم لإطلاق النار والعمل مع منسقي الخاص واليونيفيل لتحقيق هذه الغاية. وإني أرحب بالدعوة التي وجهها مجلس الأمن من جديد بهذا الشأن في بيانه الرئاسي الذي اعتمده في ١٠ تموز/يوليه (S/PRST/2013/9).

٦٧ – وإنني أدين الحادث الذي وقع في ٧ آب/أغسطس في اللبونة، عندما توغلت قوات الدفاع الإسرائيلية عبر الخط الأزرق ونفذ حزب الله عمليات عسكرية. ويشكل هذا الحادث خرقاً خطيراً لاتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي ينطوي على احتمال أن يتصاعد. وبالإضافة إلى حادثة اللبونة، وقعت ثلاثة انتهاكات أخرى للخط الأزرق من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية. ويعد هذا تطوراً مزعجاً وأمراً يدعو إلى القلق. إن احترام الخط الأزرق ليس شرطاً منصوصاً عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، بل هو كذلك عامل حاسم للحفاظ على الاستقرار والهدوء في المنطقة.

٦٨ – وإني أدين أيضاً حادثة إطلاق صاروخ في ٢٢ آب/أغسطس. ويقع على عاتق السلطات اللبنانية المسؤولية الأساسية عن كفالة عدم وجود أفراد مسلحين غير مصرح لهم، أو أعتدة أو أسلحة غير مصرح بها في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، وألاّ تستخدام الأراضي اللبنانية في شن أعمال عدائية. وعلى الرغم من حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، فإن إطلاق نيران انتقامية، كما حدث في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، لا يتفق مع توقعات الأمم المتحدة فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية. وتشمل هذه التوقعات أن يقوم كل طرف بإخطار اليونيفيل على الفور إذا أطلقت النار عليه، وأن يمتنع عن الرد، إلا في الحالات التي تتطلب بوضوح الدفاع عن النفس على الفور.

٦٩ - ولا تزال بعض الالتزامات الرئيسية التي يفرضها القرار معلقة وتتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الطرفين. ويساورني القلق بأنه لا تزال هناك أسلحة غير مصرح بها في منطقة عمليات اليونيفيل، بشكل يتعارض مع القرار. وقد أثبتت الحوادث التي وقعت خلال الفترة استمرار وجود أسلحة غير مصرح بها. ويجب على لبنان أن يحقق مزيداً من التقدم نحو بسط سلطته الفعلية على كامل الأراضي اللبنانية، وأن يمنع استخدام أراضيه في القيام بأنشطة عدائية، وأن يكفل تنفيذ قرارات الحكومة وأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من المسلحين والأصول والأسلحة سوى التي تخص الحكومة واليونيفيل.

٧٠ - كما أشعر بالقلق لاستمرار انتهاكات المجال الجوي اللبناني التي ترتكبها إسرائيل كل يوم تقريباً. وأدعو مرة أخرى الحكومة الإسرائيلية إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية والمياه الإقليمية اللبنانية.

٧١ - وإن استمرار جيش الدفاع الإسرائيلي في احتلال شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لشمال الخط الأزرق يشكل أيضا انتهاكا مستمرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويقع على عاتق إسرائيل الالتزام بسحب قواتها المسلحة من المنطقة، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٢ - ولا يزال وضع علامات مرئية على الخط الأزرق يمثل نشاطاً أساسياً لبناء الثقة يساعد على التخفيف من حدة التوتر في بعض المناطق. وإنني أشجع الطرفين على مواصلة العمل مع اليونيفيل في العملية الجارية لتعليم الخط الأزرق بكامله، بما في ذلك إيجاد حلول عملية في المناطق الخلافية.

٧٣ - ويساورني القلق إزاء الحوادث التي تقيد حرية حركة اليونيفيل وحالات السلوك العدواني تجاه أفرادها. ويشكل بعض هذه الحوادث انتهاكا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٧٧٣ (٢٠٠٧) وتنطوي على إمكانية تصعيد وتهديد عمليات اليونيفيل. وتعد حرية حركة اليونيفيل جزءا لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لولايتها ويقع على عاتق السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية عن كفالة اضطلاع اليونيفيل بعملها من دون عوائق من أجل تحقيق هذه الغاية.

٧٤ - ولا يزال النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية يُحدث أثرا بالغا في لبنان من عدة نواح، منها أعمال العنف المباشرة العابرة للحدود، والأخطار الأوسع نطاقا التي تهدد الاستقرار والأمن، وزيادة الاستقطاب السياسي في البلد، والتكلفة المالية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية. وما زال يساورني القلق إزاء عمليات القصف وإطلاق النار والغارات الجوية التي تُشن على المناطق الحدودية اللبنانية من الجمهورية العربية السورية، وأدينُ استمرار انتهاكات سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وأهيب بحكومة الجمهورية العربية

السورية وبجميع الأطراف المقاتلة هناك أن تكف عن انتهاكاتها للحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٥ - ويبعث استمرار ضلوع مواطنين لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية على قلق بالغ، بما في ذلك الدور البارز الذي أقر حزب الله بالقيام به في القتال الدائر هناك. ويترتب على هذه المشاركة في النزاع السوري آثار سياسية وأمنية خطيرة. وأكرر دعوتي إلى جميع الأطراف اللبنانية العدول عن المشاركة في النزاع السوري، بما يتسق مع التزامها الوارد في إعلان بعبدا، وأحثها مرة أخرى على الالتزام مجددا بسياسة النأي بالنفس.

٧٦ - وقد أَدنتُ، إلى جانب مجلس الأمن، بأشد العبارات أعمال العنف العشوائي التي استهدفت المدنيين في الضواحي الجنوبية لبيروت وطرابلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتؤكد هذه الأعمال الإرهابية التي وقعت في مختلف أنحاء البلد ضرورة أن تعمل جميع الأطراف معا على وحدة لبنان واستقراره. كما أنها تعكس انتشار الأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة على نحو مثير للقلق، وأدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأن تمنع بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى كيانات أو أفراد في لبنان. وقد أظهرت السلطات الأمنية إصرارا جديرا بالثناء على ملاحقة المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال الإرهابية وغيرها من أعمال العنف. لكن من الواضح أن هناك حاجة إلى استمرار الدعم السياسي على نطاق واسع إذا ما أريد للسلطات الأمنية والقضائية أن تكافح ظاهرة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بجميع أعمال العنف، بما في ذلك إحراز تقدم في التحقيق في اغتيال اللواء وسام الحسن قبل أكثر من عام، وغير ذلك من محاولات اغتيال الشخصيات السياسية التي وقعت في عام ٢٠١٢.

٧٧ - ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج نطاق سيطرة الدولة يشكل تهديدا لسيادة لبنان واستقراره، ويتناقض والتزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكرر الرئيس سليمان التأكيد على الضرورة الملحة لاعتماد استراتيجية للدفاع الوطني في ضوء استخدام حزب الله للسلاح خارج لبنان. وإنني أحث الأطراف على استئناف الحوار الوطني لمعالجة مسألة سلاح حزب الله، وعلى محاولة الخروج من المأزق السياسي في البلد. وأكرر دعوتي إلى تنفيذ قرارات الحوار الوطني السابقة، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

٧٨ - ويزداد تشكيل حكومة لها صلاحيات إلحاحا بالنظر إلى تعدد التحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية التي تواجه لبنان حاليا. وقد مرت الآن سبعة أشهر على استقالة رئيس الوزراء ميقاتي. وأحث جميع الأطراف على العمل بما يخدم مصالح الشعب اللبناني وعلى التعاون مع رئيس الوزراء المكلف تمام سلام على تشكيل حكومة جديدة قادرة على التصدي بفعالية لهذه التحديات. ووفقا للإطار القانوني والدستوري وتمشيا مع التقاليد الديمقراطية المرعية منذ زمن بعيد في لبنان، لا يزال يتحتم على الأحزاب السياسية استئناف الجهود الرامية إلى الاتفاق على اتخاذ ترتيباتٍ للانتخابات البرلمانية. ولا يقل أهمية عن ذلك الآن النجاح في تشكيل حكومة وإحراز تقدم في التحضير للانتخابات البرلمانية في الفترة المقبلة بالنظر إلى أن الانتخابات الرئاسية من المقرر إجراؤها أيضا في أيار/مايو ٢٠١٤.

٧٩ - وخليق بالمجتمع الدولي أن يعرب عن امتنانه لاستمرار سياسة الحدود المفتوحة التي ينتهجها لبنان وللجهود السخية التي يبذلها في استضافتهم بالنسبة للاجئين السوريين ومساعدتهم. والعبء الذي يلقيه هذا العدد الكبير من اللاجئين على بلد بهذا الصغر والهشاشة عبء كبير. ولا تزال هناك حاجة لأن تقوم السلطات اللبنانية بإنشاء هياكل مؤسسية مكتملة الصلاحيات تماما للقيام بما يلزم من تخطيط وتنفيذ وتنسيق للجهود الرامية إلى مواجهة هذا التحدي في لبنان. ومن المهم أن يشرع أعضاء المجتمع الدولي في اتخاذ خطوات صوب الاعتراف بالحاجة إلى تقاسم الأعباء، كما تدل على ذلك جملة أمور منها الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي عقد تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وإنني أثني على الخطوات التي اتخذها البعض بالفعل لتقاسم الأعباء، وأشجع الآخرين على أن يحذوا حذوهم. وأعرب عن امتناني لجميع الجهات المانحة التي أسهمت في الاستجابة للنداءات الموجهة من أجل اللاجئين السوريين في لبنان حتى الآن، وأشير إلى استمرار النقص الحاصل في خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة المتبعة حاليا. وأشير إلى أن خطة الاستجابة الإقليمية السادسة ستبدأ في كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أشدد مرة أخرى على ضرورة تقديم المساعدة على نطاق غير مسبوق لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، وضرورة مساعدة السلطات اللبنانية.

٨٠ - وبات أثر الأزمة السورية بوجه عام، ووجود اللاجئين السوريين بوجه خاص، على خدمات الدولة وماليتها واقتصادها، واضحا أكثر من أي وقت مضى. وعمل كل من البنك الدولي والأمم المتحدة وحكومة لبنان على تقييم ذلك الأثر كمّاً، ووضعوا الوثيقة بصيغتها النهائية قبل موعد اجتماع مجموعة الدعم الدولية للبنان، الذي دعوت إلى عقده في نيويورك. وعقب ذلك الاجتماع، قدمت الحكومة خريطة طريق لإحلال الاستقرار من أجل تقديم

المساعدة. وأشدد على أهمية المضي قدما بهذا البرنامج وعلى الحاجة الماسة إلى كفالة توفير المساعدة في وقت مبكر دعما للبرامج الحكومية الأساسية المتأثرة بالأزمة.

٨١ - وإنني أثني على الجيش اللبناني على ما أبداه من التزام متواصل وما بذله من تعاون قوي مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) على الرغم من تعدد المسؤوليات الأمنية الملقاة على عاتقه في أنحاء لبنان، ولا سيما خلال فترات اشتداد التوتر. وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان التي لا تزال تقدم مساعدة بالغة الأهمية إلى الجيش اللبناني، وأشجع المجتمع الدولي على مواصلة إظهار التزامه ببناء قدرات الجيش اللبناني، بما في ذلك البحرية.

٨٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ومنذ بداية الأزمة السورية، قام الجيش اللبناني بدور بالغ الأهمية في منع أعمال العنف والحفاظ على الاستقرار على طول الحدود اللبنانية وداخل البلد. ولا تزال هذه الأدوار المتعددة تبرز الضغط الواقع على موارد الجيش اللبناني وقدراته على الرغم من الدعم الحكومي والدعم السخي الذي تقدمه بالفعل بعض الجهات المانحة. ويتعاون منسقي الخاص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع الجيش اللبناني بشأن آليات التنسيق لتيسير تقديم دعم إضافي من الجهات المانحة استجابة للبرنامج الخمسي لتنمية القدرات الذي وضع في صيغته النهائية في وقت سابق من هذا العام وخطة الحوار الاستراتيجي المستقلة التي تختص بتلبية احتياجات منطقة عمليات اليونيفيل. وأشجع مرة أخرى أعضاء المجتمع الدولي الذين بمقدورهم تعزيز الدعم المقدم من خلال هذه الآليات على أن يفعلوا ذلك.

٨٣ - وإنني أرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها القيادة الفلسطينية في لبنان بتعاونها مع السلطات اللبنانية للمحافظة على النظام. وقد باتت الحاجة إلى تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بموضوع تسوية قضية اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة، ملحّة أكثر من أي وقت مضى حيث يزداد اكتظاظ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نتيجة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من الجمهورية العربية السورية. وإنني أشجع الجهات المانحة على المبادرة إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لأغراض منها تمكينها من تقديم مساعدة فعالة للاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من الجمهورية العربية السورية.

٨٤ - وللأسف لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أدعو، مرة أخرى، الجمهورية العربية السورية وإسرائيل إلى أن تقدما ردودهما على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمتُه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/641).

٨٥ - وبديهي أن تعيين حدود المناطق البحرية الاقتصادية الخالصة لكل من لبنان وإسرائيل على نحو يتيح لهما استكشاف مواردهما الطبيعية واستغلالها دون إثارة أسباب التوتر أمر مهم بالنسبة للرفاه الاقتصادي للبلدين. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة في هذه المسألة إذا طلب الطرفان ذلك.

٨٦ - وفي أيلول/سبتمبر، دعوت إلى عقد اجتماع رفيع المستوى لمساعدة لبنان على تحمل الضغوط التي يواجهها حاليا. وما فتئ لبنان يظهر قدرة على التكيف حتى الآن، بيد أن الضغوط الواقعة عليه آخذة في الازدياد يوما بعد يوم. ولا يكتسي استقرار لبنان وأمنه أهمية بالنسبة للشعب اللبناني فحسب، بل إنهما مهمان أيضا للمحافظة على الترتيبات المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعلى الهدوء على امتداد الخط الأزرق، وهو ما أسهم بدوره إسهاما رئيسيا في السلام والأمن الإقليميين خلال السنوات السبع الماضية. وفي الوقت الذي استؤنفت فيه أخيرا الجهود المبذولة لمعالجة النزاع في الجمهورية العربية السورية ولإحياء محادثات السلام في المنطقة، من الأهمية بمكان أن نستمر في بذل كل جهد ممكن للحفاظ على الاستقرار والأمن في لبنان وأن نتخذ من وقف الأعمال العدائية أساسا لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. ويقتضي تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل الدعوة إلى إنهاء النزاع في المنطقة، بوسائل تشمل إحراز التقدم نحو سلام عادل ودائم وشامل.

٨٧ - وأعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء المساهمة بأفراد عسكريين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفريق المراقبين في لبنان. وأود أيضا أن أشيد برئيس بعثة وقائد قوة اليونيفيل، وبموظفي حفظ السلام المدنيين والعسكريين، وكذلك بمنسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وبموظفي مكتبه، الذين يواصلون جميعا الاضطلاع بدور حيوي في المساعدة على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق وفي لبنان.